

المرصد ٢٠

صادرة عن جمعية حقوق الإنسان في سورية
نعيد نشرها في موقعنا نوروز بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٤ على العنوان:
www.yek-dem.com
البريد الإلكتروني: info@yek-dem.com



H R A S
جمعية حقوق الإنسان في سورية

١ - لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى
هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحررة في السعي
لتحقيق نمائها الإقتصادي والاجتماعي والثقافي"
المادة ١ ج ١ - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

تشرين الأول ٢٠٠٤

العدد ٢٠

المرصد

نشرة إلكترونية

صادرة عن جمعية حقوق الإنسان في سورية

أخبار عربية
تعرف على منظمات حقوق الإنسان
ثقافة حقوق الإنسان
مطلوب حراً

افتتاحية
شهادات
أخبار محلية
بيئة

افتتاحية

كل عام ومعتقلو الرأي بخير: رسالة من الرقة بمناسبة شهر رمضان الكريم - من المحامي عبدالله الخليل*
الأخوة الأعزاء : كل عام وأنتم بخير
رمضان جديد وسجوننا العربية لازالت مليئة بالمناضلين، وأراضينا المحتلة تزداد يوماً بعد يوم والدماء على أرصفة شوارع الفلوجة /
بغداد / جنين. نسأل السجان لمصلحة من هؤلاء المعتقلين في السجون العربية ؟

نسأله أيضا :كيف استقبل أبناءه رمضان؟ لنا أخوة في السجون، وأخص السجون السورية، لاذنب لهم سوى آرائهم المعارضة للحكم ، أو للفساد، طالت غيبتهم ، منهم من تجاوز العشرات من السنين وراء القضبان !
من أهم المتع في شهر رمضان ، جلوس العائلة كاملة على مائدة الافطار ، لقد طال الوقت والكرسي فارغ والابناء يحقدون بمكان ابيهم على الطاولة.

نسأل المسؤول عن وضعهم وراء القضبان : الازعجك عدم وجود ابنك او والدك او اخيك على مائدة الافطار ؟
لقد ازمنت قضية معتقلي الرأي في بلدنا سوريا وبلدان الوطن العربي.

نبارك لكم هذا الشهر الكريم وندعوكم للمساهمة في الافراج عن معتقلي الرأي.

تحية لكم وأنتم وراء القضبان.....* عضو مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان في سورية

شهادة :

الناشط الحقوقي عبد الخالق الخواجة*

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد وجهت لي النيابة العامة تهمتين:

الأولى التحريض على كراهية النظام بنعته بالفساد!

والثانية: إذاعة أخبار كاذبة ودعايات " بنعت الحكومة ورئيسها بالفساد واهدار أموال الدولة والاستيلاء عليها".

وأعود هنا وأقول بأن الفساد قد ظهر في هدر الأموال العامة وفي الاستئثار بالأراضي، وفي الامتيازات والتميز في الوظائف، وإفساد حركة المال والتجارة، وإغراق البلاد بالعمالة الأجنبية، وفشل مشاريع التنمية وتوطين الوظائف. (وقد رأينا في الملفات مثل النقاعد والتأمينات ولذلك فالنتيجة هي تزايد البطالة، وازدياد الفقر، حتى أصبح نصف شعب البحرين يعاني من الأوضاع المعيشية المتدهورة. وتكمن الخطورة في أن الأوضاع ستزداد سوءاً في السنوات القادمة، مما ينذر بانفجار الأوضاع إن لم يتم وضع حلول عاجلة، وكذلك وضع استراتيجيات لمعالجة الأوضاع بشكل جذري.

ونحن نقيمنا للأمر بأن استمرار نفس الحكومة ونفس الأشخاص لن يؤدي إلى أي إصلاح حقيقي، فليس من المعقول أن المسؤولين عن ما آلت إليه الأمور طوال العقود الماضية هم من سيطبق الإصلاحات وسيحارب الفساد.

أما عن قضية التوقيف التي تعرضت لها وتقديمي إلى المحاكمة اليوم فهو ليس سوى إعلان عن الخطوط الحمراء التي وضعتها الحكومة.

وما حدث هو دليل على أن الحكومة لا زالت تهيمن على السلطة القضائية والإعلام، وترهب مؤسسات المجتمع المدني ورموز المجتمع. مما يجعل حرية التعبير وشروط العدالة غير متوفرة لأي شخص يحدث نفسه بتخطي الخطوط الحمراء التي وضعتها الحكومة.

وقد رأينا في هذه القضية وقضايا أخرى كيف أن النيابة العامة قد أصبحت ذراع الحكومة في ملاحقة خصومها، وحبسهم احتياطياً لفترات طويلة، وذلك بالاستفادة من قانون الإجراءات القضائية الذي أصدرته الحكومة عام ٢٠٠٢م، والذي يعطي النيابة صلاحيات واسعة ومزدوجة.

ورغم ما يقال عن أن النيابة هي جزء من القضاء إلا أن الإجراءات والشواهد العملية تدار جميعها على أن النيابة تابعة لوزارة العدل وللسلطة التنفيذية.

ويمكن الخلل الأساسي في مثل هذه المحاكمات هو استنادها إلى مواد أمن الدولة من قانون العقوبات، وهو الخطر الذي كان وما يزال يقيد الحريات العامة. وتحتوي هذه المواد على صيغ فضفاضة مطاطة وعقوبات مشددة، طالما انتقدتها هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

بناء على جميع ذلك فليس هناك فرق كبير أن أظل في السجن أو أن يتم إطلاق سراحي. ولا أمل في العدالة والإنصاف، ما دامت الحكومة هي الخصم والحكم، وهي قد انتهت من التشهير بي وإدانتني عبر وسائل الإعلام. وتقوم الآن باسم تطبيق القانون بتفعيل

واستخدام مواد أمن الدولة من قانون العقوبات، والتي ستبقى سلاحها الذي تلاحق به كل من تراوده نفسه بتجاوز الخطوط الحمراء. _____ * نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، المعتقل في المنامة، منذ ٢٤/٩/٢٠٠٤، إثر مشاركته في ندوة عن الفقر والحقوق الاقتصادية بالتعاون مع نادي العروبة العريق، وقد سلمت هذه الكلمة كرسالة أثناء انعقاد جلسة محاكمته.

أخبار محلية

إعلام سورية خارج مرجعية الأمن

كشفت مصادر سورية لـنشرة (كلنا شركاء) الألكترونية في ٢٧/١٠/٢٠٠٤ أن مرجعية الاعلام الرسمي السوري لم تعد خاضعة الى الفروع الامنية، بل اصبحت تابعة لوزارة الاعلام فقط. وفي هذا السياق شدد هيثم المالح رئيس جمعية حقوق الانسان على وجوب فصل اختصاصات الاجهزة الامنية السورية وصلحايتها، معتبرا انها حاجة ملحة ومطلب حقوقي مهم، مشيرا الى وجوب ان يمارس الجهاز الامني العسكري صلاحياته في قطاع الجيش فقط، وان يختص جهاز امن الدولة في القضايا الخارجية تحديدا، معلناً عن استعداد الجمعية عندئذ للتعاون مع جهاز الامن السياسي و"ليس لديها مشكلة بهذا الخصوص بحيث نعلم في حالة اعتقال أي مواطن الجهة التي نراجعها لنسال عنه".

السماح لأكثر نعيسة بالسفر الى الخارج وتأجيل محاكمته.

سمحت السلطات السورية للمحامي أكثر نعيسة بالسفر إلى بلجيكا بتاريخ ١٠/٨ لتسلم جائزة "معهد لودفيك ترايرو" العالمية، علماً أن هذه السلطات، ما زالت تمنع كثيراً من الناشطين السياسيين والحقوقيين من السفر، ومن بينهم الأستاذ هيثم المالح رئيس جمعية حقوق الإنسان في سوريا. وكانت قد منعت نعيسة نفسه من السفر بعد إطلاق سراحه منتصف شهر آب الماضي بكفالة مالية (١٠ آلاف ل.س) لمتابعة محاكمته طليفاً، ولاحقاً تقرر تأجيل جلسة محاكمته إلى ١٦ ك/٢٠٠٥.

مطالبة في مجلس الشعب السوري بإلغاء قانون إعدام من ينتسبون إلى "الإخوان"

ذكرت صحيفة الخليج بتاريخ ١١/١٠ أن عضو مجلس الشعب السوري ومدير مركز الدراسات الاسلامية في دمشق الدكتور محمد حبش، وبرلمانين آخرين سوريين طالبوا بإلغاء القانون (٤٩) الذي ينص على حكم الإعدام على من ينتسب لجماعة الإخوان المسلمين، وذلك لطي صفحة الماضي وتداعياتها المستمرة. ولم يتأكد الخبر من مصادر أخرى.

مطالبة بتعديل قانون الجنسية السوري : ذكره جريدة الحياة ٣١/١٠/٠٨ أن أكثر من ستة آلاف سوري، بينهم ٣٥ نائباً في البرلمان، وقوعا على اقتراح تعديل قانون الجنسية السورية بما يسمح للمرأة السورية منح جنسيتها لأولادها بصرف النظر عن مكان ولادتهم، بما يسهل مشاكل عملية لابناء من اباء اجانب .

انتهاكات

محكومون لم يفرج عنهم رغم انتهاء عقوبتهم!

حتى تاريخ إعداد هذه النشرة، لم يطلق سراح ٣٣ من الشبان السوريين السجناء الذين بدأ اعتقال أولهم في ١٢/٦/٢٠٠٢ وانتهت عقوبة السجن لمدة سنتين الصادرة بحقهم، وكانت المحكمة الميدانية العسكرية بدمشق المنعقدة بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٤ قد حكمت في قرارها رقم ١٣/١٣/٠٤ أساس ٤٩ بتجريم المذكورين (أولهم عبد القادر أرمنازي والدته عائشة تولد ١٩٧٣ حلب عيينين) بجناية الانتساب إلى جمعية دينية محظورة وحكمت عليهم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات، ثم خفّضت العقوبة إلى الأشغال المؤقتة لمدة سنتين للأسباب التقديرية الواردة في نص القرار، مع حجرهم وتجريدتهم مدنياً.

اعتقال مواطن كرهينة

ذكرت مصادر كردية سورية أن الأمن العسكري في مدينة عامودا اعتقل المواطن عبد الرزاق إبراهيم حسن في ٢٠ أيلول ٢٠٠٤ بدلاً عن أخيه المتواري عن الأنظار منذ أحداث القامشلي (١٢ و ١٣ آذار ٢٠٠٤). وقالت المصادر إن المواطن الكردي المعتقل سيق إلى فرع فلسطين في دمشق، حيث يُعتقل دون أن يُسمح لأهله أو أي محام بمقابلته أو رؤيته.

الحكم على طالب بالسجن ثلاث سنوات.

أصدرت محكمة امن الدولة العليا حكماً يوم ١٠/١٠ بحق مسعود حامد الطالب في السنة الثانية في كلية الصحافة، المعتقل على خلفية نشره صوراً على الانترنت لاعتصام نفذه أكراد أمام مقر "اليونيسف" في العاصمة السورية في اليوم العالمي للطفل عام ٢٠٠٣، ووجهت إلى مسعود تهم "محاولة اقتطاع جزء من الأراضي السورية وضمها لدولة أجنبية والانتماء إلى جمعية سرية"!

وفاة مواطن نتيجة التعذيب

أدانت "اللجنة السورية لحقوق الإنسان" (لندن) حادثة وفاة مواطن سوري كردي في عفرين، نتيجة تعرضه للتعذيب في أحد فروع الأمن. وكان المواطن السوري الكردي "حنان بكر ديكو" (٥٣ عاماً) قد توفي في ٢٨ أيلول ٢٠٠٤ نتيجة التعذيب الشديد، وقد دفن الضحية في قرية "قاسم" التابعة لمنطقة "عفرين" في محافظة حلب في اليوم التالي لوفاته (٢٩ أيلول ٢٠٠٤).

وتعرض "ديكو" لاعتقال "كفي" بتاريخ ١٦ أيلول ٢٠٠٤ واقتيد إلى فرع الأمن العسكري بحلب بدون مذكرة اعتقال أو إيداء أي سبب موجب للاعتقال، وأخضع للتعذيب الشديد لمدة أربعة أيام متوالية، ثم سلم لذويه في حالة ميؤوس منها "من هول ما لقيه من تعذيب". وقد حاولت أسرته جاهدة إنقاذ حياته ومعالجته، لكنه مات بعد ذلك بأسبوع متأثراً بإصاباته البالغة نتيجة التعذيب الوحشي، وكانت آثار التعذيب والكدمات ظاهرة على رأس الفقيد وأطرافه وكافة أنحاء جسمه، بحسب مصادر كردية.

القبض على مواطنين لدى عودتهم

— أُلقت السلطات الأمنية، في مطار دمشق الدولي، القبض على المواطن نعمان الأفغاني لدى عودته لقضاء العطلة الصيفية في شهر حزيران/يونيو الماضي ٢٠٠٤ ولا يزال معتقلاً حتى الآن، وذكرت اللجنة السورية لحقوق الإنسان أن المواطن الأفغاني (١٩٥٦) من مواليد حلب، ومتزوج من سيدة جزائرية ولهما أربعة أولاد. وكان المعتقل يعمل مدرساً للرياضيات في منطقة أبها بالمملكة العربية السعودية ولم ينقطع عن زيارة سورية سنوياً، وليس له أي اتجاه أو انتماء سياسي. علماً أن اعتقاله أثر تأثيراً سلباً على أسرته، وكل أفرادها حالياً مهردون بأوضاع في غاية الصعوبة في الإقامة والمعيشة بسبب اعتقال معيلهم وكفيلهم، لا سيما أن زوجته لا يمكنها أن تقيم في سورية لأنها غير سورية، وثمة صعوبات قانونية في استمرار إقامتها وأولادها في المملكة العربية السعودية بسبب غياب الزوج حيث إقامتهم على عصمته، أو في الجزائر حيث لا يحمل الأولاد جنسية أهم!

— المواطن محمود الرفاعي بن أحمد وشقيقة من مواليد ١٩٣٨ — الهامة — خانة ٣٦٠٠، متزوج وكان يعمل مدرساً معاراً إلى السعودية منذ عام ١٩٧٩، ثم بقي فيها لأسباب مادية وعائلية، وعندما علم بوجود تقارير كاذبة بحقه أرسل عدة كتب وبرقيات استجداد إلى الرئيس الراحل ثم إلى الرئيس بشار الأسد معلناً براءته من كل اتهام وطالباً بتحقيق العدالة بشانه، ثم عاد بعدها إلى سورية، ولكنه أعتقل على الحدود الأردنية السورية في شهر ٨/٢٠٠٠ وما زال موقوفاً في سجن صيدنايا منذ ذلك التاريخ، ولا يسمح لعائلته بزيارته إلا مرة واحدة سنوياً. علماً أنه مريض ويحتاج إلى متابعة صحية خاصة، نظراً لإجرائه عدة عمليات جراحية سابقاً (فتق، كتلة شحمية، بروتات، وفي المصران).

اعتصامات في دمشق

الاول نفذته (للمرة الثانية) أكثر من مئة امرأة وطفل امام السفارة السعودية للمطالبة باطلاق سراح ازواجهن واقاربهن (مقربين عددهم بنحو اربعة آلاف) المسجونين في المملكة ، والثاني نفذه اكراد وناشطون حقوقيون سوريون امام محكمة امن الدولة العليا مطالبين بالافراج عن ١٥ كرديا موقوفا على خلفية احداث الشغب التي شهدتها سورية في مارس الماضي، واطلاق سراح الطالبين الجامعيين (محمد الدبس ومهند عرب) المعتقلين على خلفية الاحتجاج على قرار ألغى التزام الدولة بتوظيف خريجي كلية الهندسة. اللافت أن الاعتصامات المذكورة لم تواجه بمضايقات من رجال الشرطة وعناصر الأمن، بل حظيت بمتابعة الإعلام الرسمي ميدانياً. وقد رفعت جلسة محاكمة الطلاب إلى ٢١ الشهر الجاري.

محكمة المانية توشك ان تتخذ قراراً يسمح بتسليم متهم سوري الى اسبانيا:

ذكرت صحيفة الحياة في ١٨/١٠/٢٠٠٤، أن المانيا مهدت الطريق لتسليم اسبانيا رجل الأعمال مأمون دركزلي، الالمانى السورى الاصل، الذي اتهمته الولايات المتحدة منذ فترة طويلة بتمويل تنظيم "القاعدة" وحققت معه الشرطة الالمانية في ما يتعلق بصلات مع "خلية هامبورغ" التي شاركت في هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة. والقي القبض على دركزلي يوم الجمعة في هامبورغ وقال ناطق باسم وزارة العدل الالمانية ان الحكومة ترى أن ليس هناك ما يمنع تسليمه رغم أنها تحتاج أولاً الى موافقة من المحكمة. وكان مأمون دركزلي(٤٦ عاماً) قطع دراسته في هندسة طب الاسنان في جامعة دمشق عام ١٩٨١، وتوجه الى اسبانيا، ثم المانيا حيث حصل على اللجوء السياسي.

الأبناء يحاسبون على أفعال الآباء

وردت إلى الجمعية، في أوائل تشرين الأول، رسالة من الشاب عصام عقلة بن عدنان عقلة يعرض فيها مشكلة فقدانه لأية وثائق تتعلق بجنسيته السورية، وبكونه يعيش منذ ولادته في مدينة عمان حالة من فقدان الأمن والعوز وعدم الاستقرار الدائم، فضلاً عن فقدان الوالد الذي لايعرف عن مصيره شيئاً، ويتساءل لماذا يحاسب على أفعال لاذنب له فيها، ولماذا لا يسمح له بحقه في أن يكون مواطناً سورياً؟ وراحياً أن يمنح فرصة العيش في بلده و"التعاون مع أبناء وطنه على أعدائه وما أكثرهم هذه الأيام"، علماً أنه رفض مراراً التعاون مع جهات عديدة معادية لسورية.

من جهتها، تتساءل الجمعية لماذا يحاسب الأبناء على مسؤوليات الآباء؟ وتطالب بحصول هذا المواطن على حقه الدستوري في الجنسية السورية، وفي أن يعيش على أرض وطنه، ويخضع للقوانين السورية متساوياً في ذلك مع جميع المواطنين السوريين.

مفقودون : (يرجى ممن يعرف أي معلومات عن مصيرهم الاتصال بالجمعية)

— طالب نداء عاجل صدر عن اللجنة السورية لحقوق الإنسان بتاريخ ١٠/٢٥، بالكشف عن مصير طبيب الأسنان محمد قطيع الذي داهمت دورية أمنية أمنية منزله واعتقلته منذ ثلاثة أشهر، ولم يعرف مصيره حتى تاريخه. يذكر أن الطبيب المفقود كان قد عاد إلى سورية منذ حوالي العام ونصف بعد حصوله على شهادة البورد وهو يحمل الجنسية الأميركية أيضاً.

— السيد عباس النجيب بن زكي وزبيدة، من مواليد حمص — دير بعلبة ١٩٢٥، مفقود منذ قيام عناصر فرع الأمن العسكري باعتقاله في ١٧/٨/١٩٨٠، وكان يعمل مزارعاً، وعائلته لاتعرف شيئاً عنه منذ تاريخ اعتقاله، علماً انه لم يكن مطلوباً من قبل عناصر الأمن يوم اعتقاله، بل أنهم أخذوه بديلاً عن والده زكي.

— السيد أحمد مندو بن ديب وهاجر غزاوي من مواليد دوما ١٩٥٩، وكان طالباً في السنة الأولى من كلية الهندسة المدنية في جامعة حلب، اعتقل عام ١٩٨٠ في ساحة الأمويين، ومنذ ذلك التاريخ لا تعرف عائلته عن مصيره شيئاً.

— السيد تركي جانودي بن محمد وفاطمة، من مواليد ادلب — جسر الشغور ناحية بداما— قرية الناجية أو كفرنجة، يقدر عمره حالياً بحوالي ٥٥ سنة، لديه سبعة أولاد. كان يعمل موظفاً في مؤسسة التبغ عندما اعتقلته دورية الأمن العسكري في عام ١٩٨١ ولم يعرف أي شيء عنه بعدها.

— السيد محمد ديب منصور بن أحمد ولطيفة فلسطيني من مواليد طيرة حيفا ١٩٣٨ كان مقيماً في سوريا وفي عداد أفراد جيش التحرير الفلسطيني، دخل مع الكفاح المسلح ضمن قوات حطين — الكتيبة ٤١٢ إلى الأردن أثناء أحداث أيلول ١٩٧٠، وذكر اسمه مع المعتقلين بنتيجتها من إذاعة عمان، ثم تواردت أخبار شفوية عن نقله مع رفاقه إلى سجن الجفرثم إلى سجون مختلفة كلما علم الصليب الأحمر الدولي بهم، وكان اسمه مع خمسة من زملائه (نايف محمد عوض، محمد أحمد حمود، علي اسحق كريميد، علي محمد سليم، علي عطايا) ضمن قائمة من ترمع السلطات الأردنية الإفراج عنهم حسب ما أوردته جريدة الرأي الأردنية في ٢٠/٧/١٩٧١، وتبين لاحقاً أنه لم يتم الإفراج عن جميع من احتوتهم القائمة، ومن بينهم السيد محمد ديب وزملاءه الخمسة، ومنذ ذلك التاريخ لم يسمح لنويعهم بمعرفة أي شيء عنهم.

اعتقال ٣٠ شخصاً أرادوا الدخول إلى العراق لـ «الجهاد»

ذكرت (الرأي العام) الكويتية في ٢٨/١٠/٢٠٠٤ نقلاً عن مصادر إسلامية مطلعة ان السلطات الأمنية السورية ألفت خلال الأيام الماضية القبض على ما لا يقل عن ثلاثين شخصاً كانوا يزعمون الدخول الى العراق عبر الأراضي السورية، وقد بدأ ذلك قبل نحو عشرة أيام بمراقبة مواطن سعودي أدى التحقيق معه إلى اعتقال مواطن سوري من منطقة دوما في ريف دمشق، كان يؤوي في شقته أفراداً ينتمون الى جنسيات عربية عدة منها السعودية واليمن وليبيا.

بيئة

مشروع جامعة على حساب غابة القدموس

لفتت الجمعية في بيان صدر في ٢١/١٠ إلى الآثار التدميرية المتوقعة على البيئة الخضراء والحراج في منطقة القدموس، نتيجة لمشروع الجامعة المزمع إنشاؤها في المنطقة الغابية المذكورة، لافتة النظر إلى توفر أراضٍ صالحة مجاورة، ومحدرة من التصحر وكانت مجلة (الاقتصادية) السورية قد ذكرت هذا الموضوع واستتكرته أيضاً.

تجديد شارع في حمص على حساب الأشجار والمارة !

أنجزت بلدية حمص تجديد شارع حافظ ابراهيم، فخرج شارحاً زاهياً بالأضواء والأعمدة المنافسة للنخلات الباقية فيه، بعد اجتثاث جميع أشجاره، وأتت محاولة استعادة الساقية بجسورها التقليدية، مشوهة بالنوافير الآلية المليئة بالرغوة الصناعية. وحين تساءل بعض أهالي المدينة عن تكاليف التجديد الباهظة، فقد تساءل آخرون عما إذا كان من الضروري التضحية بالأشجار، فضلاً عن إهدار حقوق المشاة الذين سمح لهم مؤقتاً بالمرور بدل السيارات، محذرين من امتداد عقلية التجديد التي لاتراعي البيئة إلى شوارع حمص الأخرى. جدير بالذكر أن الجمعية كانت قد أصدرت بياناً خاصاً حول الاعتداء على بيئة حمص، وطالبت بالحوار مع الرأي العام والمختصين قبل تنفيذ أي مشروع مماثل، كما انتقد بعض كتاب جريدة العروبة المحلية مشروع التجديد المذكور.

مصفاة باتياس بعد مصفاة حمص تضيف تلويثاً آخر للبيئة

أعلن فرع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سوريا بتاريخ ١٠/١٠ معلومات جديدة عن الآثار البيئية الخطيرة التي تخلفها مصفاة باتياس على العمال والمناطق المجاورة لها، إذ أشارت نتائج الفحوصات الطبية للسنوات الأخيرة إلى ارتفاع نسب العجز الصحي لدى أغلبية عمال الشركة ما بين (١٠-٣٥)% وتمحورت الأسباب حول الاختلالات التنفسية والصدريّة إلى جانب شكاوى بصرية مختلفة. بالإضافة إلى تلويث بالغازات السامة للقرى والبلدات المجاورة للشركة (الزوبة- العصبية- ابتلة- سرييون- حريصون- دير البشل- بعمرائيل)، والتي تقع على ارتفاع (٥٠-٣٠٠)م عن مستوى الشركة، وطالب وزارة النفط بتطبيق جميع الوسائل الحديثة لإيقاف هذا التلوث حفاظاً على صحة العمال وعلى البيئة المجاورة. كما طالب وزارة البيئة التحقيق في هذا الموضوع وفرض الحلول المناسبة.

انقاذ مدينة المعرض وتحويلها إلى حديقة عامة :

كشفت محافظ دمشق عن تبني الرئاسة للرأي الفني المقترح من ورشة العمل التي أقيمت حول مدينة المعارض القديمة، حيث اقترح المشاركون تحويل المكان إلى منتزه عام باسم المرج الأخضر. والجمعية التي طالما طالبت باعتماد أسلوب البحث والحوار وإشراك المختصين في جميع الحالات المماثلة، تنتهي على هذه الخطوة وتأمل استمرار نهجها.

إخماد حرائق الغابات في محافظة اللاذقية

في ٢٧/١٠ تم إخماد الحريق الذي شب في قرى محافظة اللاذقية بعد يومين من اندلاعه، وعزت السلطات أسبابه واتساعه إلى درجة الحرارة والرياح والجفاف الذي تعاني منه المنطقة حالياً، كما أدى إلى مقتل شخص وإصابة نحو ١٨ آخرين، إلى جانب إتلاف آلاف الدونمات من الغابات والأراضي الزراعية التي تشتد حاجة سورية إليها، علماً أن أمثال هذا الحريق يحدث بشكل شبه دوري ومازالت الإجراءات المتخذة للوقاية منها غير فعالة .

عربياً

جرائم الإبادة الجماعية ضد العراقيين والفلسطينيين

ناشدت جمعية حقوق الإنسان في سورية في بيان صدر في دمشق ١٠/٢١ الهيئات الدولية وخاصة منظمات حقوق الإنسان الدولية بضرورة التحرك لوقف الأعمال الهمجية وجرائم الإبادة الجماعية ضد الشعبين العراقي والفلسطيني، ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم حفاظاً على السلام والأمن الدوليين.

— كما بدأت مجموعة من مواطني المجتمع المدني في سورية حملة ضد جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها جيش الاحتلال الأميركي في العراق وخصوصاً في قصفه المستمر لمدينة الفلوجة، بهدف جمع التواقيع على العنوان: nosra@maktoob.Com ومن ثم إرسالها إلى الهيئات والمنظمات الدولية النافذة.

منظمة للدفاع العربي عن السامية

أنشأت إحدى منظمات حقوق الإنسان المصرية وهي (جمعية الدفاع العربي المؤسسة عام ٢٠٠٠ للدفاع عن صورة العرب في الخارج) لجنة للدفاع عن السامية في العالم تستهدف مساعدة المواطنين العرب على الاستفادة من القانون الأميركي الذي يلزم وزارة الخارجية الأميركية بإحصاء الأعمال المعادية للسامية في العالم. ودعت المنظمة للاتصال بمركز الجمعية في القاهرة أو فروعها في الخارج لتعقب المعتدي وفق نصوص القانون الدولي والقوانين الخاصة بالعديد من الدول في العالم وبخاصة تلك الصادرة حديثاً في الولايات المتحدة الأميركية.

الحريات الصحفية

١٠/٢٦ ذكر تقرير منظمة (مراسلون بلا حدود) المعنية بالحريات الصحفية في العالم، إن دول شرق آسيا، وخصوصاً كوريا الشمالية وبورما والصين، ودول الشرق الأوسط، وعلى الأخص السعودية وإيران وسوريا والعراق، تعتبر (أسوأ المناطق في العالم) في مجال الحريات الصحفية بينما صنفت شمال أوروبا بأنها (ملاذ آمن للصحافيين).

وأضاف التقرير، في تصنيفه العالمي الثالث للحريات الصحفية في العالم، أن لبنان استعاد موقعه في مقدمة العالم العربي بالنسبة إلى حرية الصحافة في المرتبة ٨٧. وأوضح التقرير أن كوريا الشمالية تحتل المرتبة الأخيرة بين ١٦٧ دولة، فيما تحتل بورما المرتبة ١٦٥، والصين المرتبة ١٦٢، وفيتنام المرتبة ١٦١، ولاوس المرتبة ١٥٣. وعلى صعيد الشرق الأوسط، جاءت السعودية في المرتبة ١٥٩ تسبقها إيران في المرتبة ١٥٨ ثم سوريا في المرتبة ١٥٥ وليبيا في المرتبة ١٥٤ والعراق ١٤٨.

تونس : تقرير حقوقي جديد حول أوضاع السجون

ذكرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، في تقريرها الأول حول السجون، والذي حمل عنوان "جدران الصمت"، إن السجون التونسية تشهد في السنوات الأخيرة انتهاكات واسعة، ويمارس فيها التعذيب وسوء المعاملة بشكل واسع، بشكل لم يسبق له مثيل، مما أدى إلى وفاة عدد من السجناء، كما يتعرض المعتقلون السياسيون إلى معاملة قاسية، هي أكثر سوءاً من تلك التي يتعرض لها سجناء الحق العام .

وقال مختار الطريفي رئيس الرابطة في ندوة صحفية ١٠/٧، إن التقرير جاء لكسر حُجب الصمت والتعتيم الإعلامي، وخلق الحقيقة بشأن واقع السجون الكارثي. وكشف التقرير، لأول مرة، عن العدد المحتمل لمجمل السجناء والمعتقلين، والذي يصل إلى حوالي ٢٦ ألف سجين، موزعين على ٢٩ سجناً و٧ مراكز للسجناء الأحداث، بما يجعل تونس تحتل المرتبة الرابعة عالمياً من حيث ارتفاع عدد المساجين مقارنة بعدد السكان، وذلك بـ ٢٥٣ سجيناً لكل مائة ألف ساكن. وتأتي تونس في الترتيب بعد الولايات المتحدة وروسيا وجنوب إفريقيا، حسب آخر الإحصائيات الدولية .

وقدر التقرير عدد سجناء الرأي بـ ٦٠٠ سجين، ينتمون في أغلبهم إلى حركة النهضة وبعض المجموعات الإسلامية الأخرى، مثل مجموعة "الأمناء" و"أهل السنة والجماعة"، تتراوح أحكام أغلبهم بين ٢٠ عاماً والسجن مدى الحياة .

وفي نهاية التقرير، تقدمت الرابطة بمطالب ملحة قالت إنها إذا لم تتحقق فستشهد السجون التونسية كوارث متلاحقة. وأكدت أساساً على إنهاء حالة العزلة المفروضة على السجناء السياسيين، كخطوة أولى لإطلاق سراحهم، وإعلان العفو التشريعي العام. كما طالبت بتطبيق القانون في كل السجون، طبقاً للمعايير الدولية، وتحسين ظروف التغذية، والرعاية الصحية، والسماح للمنظمات الحقوقية المستقلة بزيارة كل السجون، وإجراء تحقيقات جديّة من قبل لجان مستقلة، في حالات الوفاة، التي يعتقد أنها غير طبيعية .

– توقيف الدكتور منصف المرزوقي واستجوابه

قامت السلطات التونسية قبل ظهر ١٠/١٣ بتوقيف الدكتور منصف المرزوقي، أحد قياديي اللجنة العربية لحقوق الإنسان ورئيس "المؤتمر من أجل الجمهورية"، ثلاث ساعات للتحقيق معه، في مطار تونس العاصمة عند توجهه إلى باريس للمشاركة في تجمع للمعارضة التونسية.

كان الدكتور منصف المرزوقي، الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان والمتحدث السابق باسم المجلس الوطني من أجل الحريات وأول من تولى رئاسة اللجنة العربية لحقوق الإنسان (١٩٩٨-٢٠٠١)، قد عاد إلى تونس في ٢٩/٩/٢٠٠٤ بعد غياب ثلاث سنوات في منفاه الباريسي، للمشاركة فيما أصبح يعرف بالمقاطعة النشطة لعملية التجديد للرئيس بن علي إثر تعديل الدستور بشكل يسمح له بالترشح لولاية جديدة.

البحرين

تأجيل محاكمة والسلطات تتصدى لمسيرات احتجاجية في شوارع المنامة

أربكت السلطات البحرينية المرور عندما تصدت لمسيرة احتجاجية قرب السفارة الأمريكية في المنامة ١٠/١٠/٠٤، وكانت لجنة التضامن مع الناشط الحقوقي عبدالهادي الخواجة قد نجحت في تسيير مسيرة سيارات (كرنفال) منطلقاً من ثلاثة أمكنة مختلفة لتلتحم في الشارع المؤدي إلى كورنيش النادي البحري، وتكررت المسيرة مساء ٢٩/١٠ فحدثت صدامات واعتقل ٣٠ مواطناً بنتيجتها. من جهة أخرى كانت المحكمة الجنائية الصغرى المنعقدة يوم ١٦/١٠/٠٤ قد أجلت محاكمة عبدالهادي الخواجة، الذي أُعتقل على اثر ندوة الفقر الأخيرة، وقد عقدت الجلسة بعد أن اضطرت رجال الأمن إلى أخذ الخواجة للسجن مرة أخرى وارجاعه من جديد، بسبب الجمع الغفير من الحضور وترديدهم للهتافات والشعارات المعادية لرئيس الوزراء والمساندة لقضية الخواجة.

مصر : مؤتمر حرية التعبير بالإسكندرية

انتهت أعمال المؤتمر الدولي الثاني حول حرية التعبير المنعقد في مكتبة الإسكندرية في ٢٠/٩/٠٤ وصدرت عنه التوصيات الآتية:

- المطالبة بجعل منصب شيخ الأزهر بالانتخاب ومراجعة مناهج الأزهر وتفتيتها من التفسيرات القديمة غير المعاصرة!
- المطالبة مكتبة الإسكندرية بإنشاء جمعية للدفاع عن حرية التعبير.
- المطالبة بوقف منع أو مصادرة أى كتاب أو عمل فنى إلا بقرار من المحكمة.
- الاعتراض على حق المؤسسات الدينية فى التدخل لمنع الآراء التى لا تروق لها.
- يجب ألا نعيش أو هام حول وجود حريات للإعلام العربى المهاجر.
- الاعتراض على إتاحة كتب الأبراج والسحر على قارعة الطريق بينما تمنع كتب الفكر والفن.
- كما لاحظ أن حالة الطوارئ لم تعد حالة طارئة وإنما اكتسبت طابعاً دائماً فى المجتمعات العربية، وأن واقع حرية التعبير فى الوطن العربى ليس قائماً ولكن المطلوب مزيد من اتساع مساحة الحرية.

دولياً:

الحكومة الإيرانية وحظر المواقع المعارضة

دافعت إيران خلال قمة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات عن سياسة حظر مواقع معينة على شبكة الإنترنت. فقد أصر الرئيس الإيراني محمد خاتمي الذي تحدث أمام القمة في جنيف على أن بلاده حظرت فقط الدخول على ٢٤٠ إباحي وغير أخلاقي على شبكة الإنترنت. وأوضح أن هذا الحظر ينطبق فقط على المواقع التي تنتافي مع تعاليم الإسلام، فيما أضاف مسؤول حكومي آخر بأن جميع المواقع السياسية على شبكة الإنترنت مفتوحة ويمكن الدخول عليها.

يذكر أن الرقابة على مواقع الإنترنت في إيران قد أصبحت قضية كبرى خلال القمة بعد أن قدم مئات الإيرانيون شكاوى من الحظر المفروض على موقع يغطي أحداث القمة.

وكان الرئيس الإيراني قد صرح في الجلسة الافتتاحية للقمة بأن مبادئ الديمقراطية عنصر أساسي لمجتمع يقوم على المعلومات.

وأضاف في تصريحاته للصحفيين قائلاً "تسير الديمقراطية في اتجاه متواز مع حرية التعبير. كما أن حرية التفكير وحرية التعبير شروط أساسية للمجتمع الديمقراطي، والحرية لا تعني الفوضى"

تعرف على منظمات حقوق الإنسان :

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان : International Federation For Human Rights

ماذا عن الفدرالية عن موقع www.fidh.org في ٢٨ / ٠٥ / ٢٠٠٤

الفدرالية: شبكة دولية أنشئت سنة ١٩٢٢، تضم اليوم ١١٦ رابطة تتوزع على حوالي ١٠٠ بلد. وتتسق الفدرالية وتدعم أنشطة هذه الرابطة وتحقق لها الإشعاع على المستوى الدولي

وتلتزم الفدرالية الاستقلالية، كما هو شأن الرابطة المنضوية تحت لوائها، عن كل توجه حزبي أو اتجاه عقائدي وعن كل الحكومات.

أولويات نشاط الفدرالية

* **حماية المدافعين على حقوق الإنسان** : يتعرض النشطاء والمدافعون على حقوق الإنسان في الدول التي تنتهج سياسات قمعية إلى صنوف من المضايقات والقمع لمجرد انخراطهم في الدفاع عن الحريات الأساسية ويتهمون بالإخلال بالنظام العام والتعدي على أمن البلاد. تتولى الفدرالية حماية هؤلاء النشطاء وتعبئة المجموعة الدولية للاعتراف بدورهم وتوفير الحماية اللازمة لهم لأداء مهامهم.

* **ضمان العدالة للضحايا** : تستخدم الفدرالية جميع آليات القانون الدولي والقوانين الوطنية للنضال ضد جريمة الإفلات من العقاب. تساند الفدرالية يوميًا ضحايا التعذيب وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة وترافقهم في كامل أطوار التقاضي.

ساهمت الفدرالية بشكل ملموس في بعث أول محكمة جنائية دولية دائمة دخلت حيز العمل في غرة جويلية/تموز ٢٠٠٢

* **تناضل الفدرالية من أجل عولمة تحترم حقوق الإنسان** أصبحت العولمة اليوم واقعا لا مناص منه، لذلك تناضل الفدرالية من أجل أن ترتسم هذه العولمة في مجال احترام حقوق الإنسان. كما تطلب من كل الدول ومن المنظمة العالمية للتجارة والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي والشركات أن تضمن كل سياساتها وبرامجها احترام حقوق الإنسان الكونية.

* **تعمل الفدرالية على إثبات الوقائع** عن طريق مهمات تقصي الحقائق ومراقبة سير العدالة وبدء بإرسال مراقبين لحضور المحاكمات ووصولاً إلى تنظيم مهمات تحقيق دولية، طورت الفدرالية أثناء ذلك سلوكاً يمتاز بالدقة والنزاهة والحياد. ويقوم الخبراء المؤفدون على عين المكان من قبل الفدرالية بمهامهم بصفة تطوعية. على ضوء المعلومات التي وصلت الفدرالية من المنظمات الأعضاء أوكلت هذه الأخيرة ما يزيد على ١٠٠٠ مهمة في حوالي مائة بلد.

* **دعم ومؤازرة المجتمع المدني** : تنظم الفدرالية بمشاركة الجمعيات العضوة برامج تكوينية وحلقات دراسية تهدف إلى دعم قدرات مناضلي حقوق الإنسان في العمل وتوطيد تأثيرهم في بلدانهم وتمكين المنظمات التي ينتمون إليها من كسب المصداقية في مواجهة السلطات المحلية.

* **تعبئة المجموعة الدولية** : تلعب الفدرالية دور مجموعة ضغط في الهيئات الحكومية متعددة الأطراف.

وترشد الفدرالية منظماتها العضوة وتساندها في اتخاذ الإجراءات المناسبة وتوحي التمشي الملائم داخل المنظمات الدولية. ومن خلال تنبيه هذه الأخيرة إلى انتهاكات حقوق الإنسان ورفع بعض الحالات أمام أنظارها، تساهم الفدرالية في تحقيق حماية متزايدة للضحايا.

* **تعبئة الرأي العام** : الإعلام والتشهير بالتعدي على حقوق الإنسان سواء أعلق الأمر بالبلاغات والندوات الصحفية والرسائل المفتوحة إلى رؤساء الدول أو بتقارير المهمات أو بالموقع على أنترنيت أو بالنداءات العاجلة أو بالعرائض، فإن الإعلام والإشهار هي وسائل أساسية تستعملها الفدرالية للنضال ضد انتهاكات حقوق الإنسان.

ثقافة حقوق الإنسان

الأب كميل مبارك "النهار" ١٣ كانون الأول ٢٠٠٢ مناقشة مقالة: هل دخلت حقوق الإنسان عالم الخرافات؟

عطا على مقالة الدكتور كمال اليازجي الصادرة في "النهار" (٢٠٠٢/١٢/١٠) والتي تعالج مسألة حقوق الإنسان من وجوه مختلفة، اردت ان ادلي بدلوي في هذا الموضوع الشائك، لا انتقادا ولا نقدا بل من باب اعطاء وجهة نظري في هذا المجال.

تُظهر حقوق الإنسان شكلا من اشكال التناقض الثقافي في المجتمع الحالي. فهي تعبر عن "ازمة الحق" في بعده الموضوعي الميتافيزيقي اي الحق الطبيعي، من جهة، ومن جهة اخرى تشكل المرجع والمقياس للحكم على الواقع السياسي والقانوني في المجتمع. فهي تاليا تاريخية ولكنها لا تذوب في التاريخ.

لقد نشأت هذه الحقوق تاريخيا، على انها حقوق الانسان والمواطن، عبر تطور الحركة السياسية الاجتماعية. منذ الثورة الانكليزية وشرعة حقوق الانسان عام ١٦٨٩ حتى الثورة الاميركية وعلان الحقوق عام ١٧٧٦ وصولا الى الثورة الفرنسية وعلان حقوق الانسان والمواطن عام ١٧٨٩ ومنها حق الحرية والملكية والضمان ومقاومة الظلم، اما دستور ١٧٩٣ فشدد على الحقوق الاجتماعية للمواطن. وهكذا استمرت عملية بلورة الحقوق، حتى غدت حقوقا عالمية هدفها صون الحرية، التي اعتبرت خير الانسان الاول، وحماية الحياة التي اعتبرت خير التعايش الاول.

اما تفصيل الحقوق الى مدنية وسياسية واجتماعية فقد اتضح عبر الوعي التاريخي لهذه القيمة الانسانية. فالحقوق المدنية تُعنى بشخص الفرد البشري، حريته الشخصية والفكرية والدينية والتجمع والنشاط الاقتصادي واول هذه الحق بالحياة. هذا وقد ذُكرت هذه الحقوق صراحة في شرعة ١٩٤٨ وقررتها دساتير عدة من دول العالم. يعني التزمت بها حكومات كثير من الدول، وجعلتها هدفا لنهجها السياسي والاجتماعي والتشريعي.

اما حقوق السياسة فتعنى بإمكان التجمع وانشاء الاحزاب وحرية الخيارات السياسية في الانتخابات على اشكالها. وغالبا ما ترتبط هذه الحقوق بالدول الديمقراطية التمثيلية، وتفترض حرية عملية وقرارا في المشاركة بالعمل السياسي لتحدي نهج الدولة العامة. بقيت الحقوق الاجتماعية التي تعنى بحق العمل والضمانات الاجتماعية والتعليم والاستشفاء والحماية من الفقر والعوز... وقد سعت بعض الدول لتأمين كل ما يلزم صونا لكرامة الانسان وحماية لكل حقوقه. غير ان هذا العمل او الجهد الرسمي الحكومي، لا يعني ابداء الغاء دور المجتمع المدني في هذا القطاع، فالدولة تتدخل لا لتحل محل الهيئات المدنية، انما لتوجه النشاط توجيهاً صحيحاً يعطي ثماره.

بقي ان نقول ان الدعوة لتطبيق شرعة حقوق الانسان، لا تعني اطلاقا موافقة جميع الدول والشعوب على ما ورد فيها، لذلك وجب الانتباه الى ما يأتي:

١- المشكلة الاولى هي بين القوانين المختلفة بالذات واساليب تطبيقها. كان ينشأ اشكال بين حق حرية التفكير وحق الحرية الدينية، بحيث يشعر البعض بما يقيد اختيارهم واقتناعاتهم، او ينشأ اشكال بل تناقض بين الحقوق المدنية (النشاط الاقتصادي، التجمعات...) والحقوق الاجتماعية (العمل - الضمان الاجتماعي...) فهل يؤمن الفرد ضماناته الاجتماعية بذاته، حين تلزمه الدولة بدفع رسوم وضرائب متعددة لكي تؤمن هي هذه الضمانات؟ هذا وكلما زاد المعنيون بالحقوق (الاطفال - النساء - المعوقون - العجزة - العاطلون عن العمل...) وكلما طالت لائحة الحقوق (البيئة - الموارد - القروض...) كلما زادت "العجقة والاختناق"، وهذا يؤدي الى افراغ نص القانون من محتواه المادي.

٢- المشكلة الثانية وهي في مرجعية الحقوق وسبب اعطائها، كما في طبيعة هذه الحقوق. غالبا ما نرى فوارق متعكسة بين تفسير وآخر، خصوصا اذا كانت الدول المفسرة تتأثر بالالتزامات الدينية المختلفة (١)، او بالالتزامات العقائدية السياسية الاجتماعية. لذلك فان كثيرا من الدول لم يوقع شرعة حقوق الانسان التي صدرت عن الامم المتحدة، ولم يتقيد في تنفيذها كاملة ام جزوءة (٢). وقد اصدرت دول عديدة شرعات جديدة تناقض في بعض بنودها شرعة الامم المتحدة (٣). او اصدرت عددا من الشرعات للتمكن من الاحاطة بالالتباسات كلها. كما حصل في جامعة الدول العربية او شرعة حقوق الانسان في الاسلام (٤).

كل هذا عائد الى التفسيرات المختلفة والمرجعيات المختلفة والانتروبولوجيات المختلفة، فالواقع يشير الى ان حقوق الانسان هي بنت الثقافة اليونانية العبرية المسيحية، وبنيت الحضارة الغربية الحديثة التي مارست استعمار الشعوب الاخرى التي ما زالت ثقافتها تقليدية وكذلك مفهومها للانسان ولعلاقاته مع الآخرين ومع الفائق الطبيعية. كما تختلف عن غيرها في شكل جوهر في مفهومها لشخص المرأة ودورها (٥). وللاولاد ودورهم وحقوقهم، ورغم مظاهر الاختلاف هذه، فان شرعة حقوق الانسان (١٩٤٨) وشرعة الحقوق المدنية وكذلك الاجتماعية، قد شكلت قاعدة مشتركة للعمل السياسي الاجتماعي في كثير من دول العالم، حتى باتت قاسما مشتركا بين

كثير من البرامج السياسية الانمائية للحكومات في الشرق والغرب والشمال والجنوب، مما يدل على شمولية هذه الحقوق، رغم بعض الملاحظات حول بعض البنود، ورغم عدم توقيع بعض الدول عليها.

وقد حاول ماريتان حل هذا الاشكال الناشئ عن الاسس التي تتبع منها هذه الحقوق، عن طريق "طبيعة الانسان الاجتماعية"، والرجوع في شرحها الى واقع العملانية وليس الى الفكر النظري فقط، لأن الخط الرابط بين الاثنين قد لا يكون واضحاً او ذا معنى واحد. فمن يغرق في ميتافيزيكية هذه الحقوق لا يستطيع ان يفهم تاريخيتها وضرورة ربطها بالعلاقات الاجتماعية.

٣- المشكلة الثالثة وهي بين حقوق الانسان وكرامة الانسان. لقد شاع استعمال تعبير "كرامة الانسان" مدنيا وكنسيا وهو يعني ان الانسان، كونه انساناً، له كرامته، وهذا يعني انه صورة الله، المخلص بالمسيح الصورة الصحيحة الكاملة. وتالياً فان حقوق الانسان لا تعني ابدأ كرامته، انما هي تعبير تاريخي عن هذه الكرامة. من هنا ضرورة توضيح العلاقة بين حقوق الانسان المعلنة في الشريعة وكرامته المتأنيّة من المسيح المتجسد المخلص، ولا يمكن ان تكون هذه الحقوق اساساً للكرامة، انما العكس هو الصحيح، اي ان كرامة الانسان هي اساس كل حقوقه. اذ بدون كرامته لا قيمة لحقوقه لأن الحقوق، وان اعطيت كاملة، لا يمكن ان تؤدي الى الكرامة، إنما قد تؤكد وجودها.

كل هذه الاشكالات تصل بنا الى التأكيد على ان الحديث عن حقوق الانسان، لا يمكن ان يكون بعيداً عن تاريخية الانسانية. اي عن تحقيق العلاقات الاجتماعية، بحيث تتداخل مسألة الحقوق بمسألة الاخلاق الاجتماعية، لتغدو مقياساً لحكم اخلاقي. هذه العودة الى واقع الحدث الاجتماعي التاريخي تقتضي ايضاحات ثلاثة:

أ- ان حقوق الانسان هي اكثر من لائحة تُعطى للتطبيق، ويجب ان تُقرأ كدليل على سوء العدالة الاجتماعية. اذن هي تأكيد على كرامة الانسان. وتالياً لا تعلم ما يجب ان يفعل، بقدر ما هي توجيه، من خلاله تتم ادانة كل ما يمس كرامة الانسان. وهذا يدل على قيمتها الاخلاقية الاساسية، اكثر من قيمتها الاخلاقية الاجتماعية. بمعنى انها تحدّد كيفية اعتبار الانسان من خلال رفضها لكل ما يُزيل هذا الانسان او يميته. من هنا ضرورة الاخذ بهذه الحقوق، ليس انطلاقاً من كونها اقتراحات، بل نداء وتحضيض على حرمة اللقاء الانساني. ومن كونها الاحتجاج الدائم على كل التجاوزات الاخلاقية التي تحصل في المجتمع البشري، ضاربة عرض الحائط بكرامة الانسان.

لذلك نقول، ليس من الضروري الاقرار او عدم الاقرار بحقوق الانسان، انطلاقاً من أسسها، التي لا أحد يشك انها متعددة، إنما انطلاقاً من المستوى الاخلاقي الادي الواحد، أي حرمة الانسان وكرامته وحرية.

ب- ان الاقرار بحقوق الانسان وعيشها وممارستها، يرجع الى الالتزام الاخلاقي السلوكي. اي الى الايتوس ethos وهو العامل الاساسي في الجدل الاخلاقي وفي محاولات اصدار الحكم.

والايتوس هو مجموع الصور السلوكية والاحكام التي تميّز مجتمعاً معيناً في زمن معين. كما هو مصدر الوعي الاخلاقي المؤدي الى معرفة الخير.

فالتحديد الاول يجعل من الايتوس حدثاً موضوعياً، يكون مقياساً لكل حدث واقعي يتوافق مع المبادئ الاخلاقية. اما التحديد الثاني فيجعل من الايتوس قدرة تمييز لدى الانسان، تحدّد هويته الاخلاقية. من هنا جاء حديثنا عن الايتوس، في معرض حديثنا عن حقوق الانسان، لأن المعنى بالحديثين هو الممارسة الفعلية التي تتم عن الاخلاق التاريخية، هذا يعني ان ممارسة حقوق الانسان، ليست تنفيذاً لامر معطى، إنما هي تحقيق هوية الانسان الاخلاقية. وعدم ممارستها يعني الغاء هذه الهوية واسقاط الانسان من انسانيته. واذ ما طالب الانسان بحقوقه هذه، يكون قد طالب بما هو له اصلاً وليس اضافة. وعيش حقوق الانسان في المجتمع المدني والسياسي، ليس هبة من سلطة الى مواطن، وليس من واجب المواطن طاعتها او السكوت على ضلالها.

"يشكّل الاعتراف بكرامة كل اعضاء العائلة البشرية، وبحقوقها المتساوية الثابتة، اساساً للحرية والعدالة والسلام في العالم" (٦). بهذه الكلمات وامثالها مهّد صاغة شرعة حقوق الانسان، بعد تجربة الحرب القاسية، التي اتسمت بنكران حق بعض الشعوب بالوجود، والغاء قيمة الشخص البشري، وامتهان كرامته، والغريب المعيب، ان يكون هذا الكلام مستهجنماً مرفوضاً في مجتمعات كثيرة اليوم، حيث نرى القمع والصراعات والفساد، والادهى من كل هذا، نرى التستر خلف تفسيرات مزاجية لما ورد في شرعة حقوق الانسان. "ان احترام ما ورد في هذه الشرعة وتطبيقه هو طريق اكيد نحو السلام؛ (٧).

هذا ويشدد قداسة البابا يوحنا بولس الثاني على ان احترام حقوق الانسان، لا يقوم على حمايتها قانونياً وحسب، انما يجب ان يأخذ في الاعتبار النواحي النابعة من مفهوم الكرامة البشرية التي هي اساس كل حق. كما يشدد على اهمية تعزيز حقوق الانسان، لأنها ثمرة محبة الانسان للانسان، وان "المحبة تتخطى ما يمكن للعدل ان يقدمه" (الكنيسة في عالم اليوم، رقم ٧٨).

عميد كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الحكمة

١- راجع خالد الدخيل، موقف ثقافي متلبس بالدين، جريدة "الحياة"، ١٤/١/٢٠٠١

٢- راجع بهذا الشأن ما نشرته وزارة الاعلام السعودية (١٩٧٢) من آراء حكومة المملكة حول عقيدة حقوق الانسان في الاسلام وكيفية تطبيقها في المملكة، وقد وجهتها الي المنظمات الدولية المعنية. وقد اشترك في وضع هذا التقرير عدد من القانونيين والعدليين والعلماء من المملكة ومن بعض المثقفين الذين اتوا من اوربا. اهم نقاط الخلاف: عدم امكان تغيير المسلم دينه - الاضراب - النقابات.

٣- الشرعة العربية لحقوق الانسان، ١٩٩٤ وكانت هذه الشرعة قد صيغت مرات عدة ونشرت في شكلها غير النهائي في "حقوق الانسان"، بيروت، ١٩٩٨ المجلد الاول، ص ٣٨٣ - ٣٩٠

٤- homme dans l'islam, in, Islamochristiana, 1999, ص 148 et les ١٠ centes de clarations des droits de l'homme, BORMANS M, Convergences et divergences entre la de claration universelle des droits de l'homme, n. 24, p.1-17

٥- راجع اعلان شرعة حقوق الانسان في الاسلام، ١٩٩٠ النص العربي المنشور في حقوق الانسان العربي، رقم، ٢٤ سنة ١٩٩٠

٦) الاعلان العالمي لحقوق الانسان، التمهيد.

٧) يوحنا بولس الثاني، رسالة الى رئيس الجمعية العمومية الثامنة والعشرين للأمم المتحدة، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٠/١٢/١٩٧٣، اعمال الكرسي الرسولي، ٦٥، ٦٧٤٠، ١٩٧٣

مطلوب حراً : جميع معتقلي الرأي في سورية

ومنهم : الدكتور عبد العزيز الخير

التهمة : ممارسة حقه في النشاط السياسي

الحكم : إثتان وعشرون عاماً

مكان الاعتقال : سجن صيدنايا

جمعية حقوق الإنسان في سورية هي جمعية مستقلة غير حكومية تأسست في دمشق بتاريخ

٢٠٠١/٧/٢ من قبل مجموعة من المفكرين والناشطين في الحقل العام.

تقف الجمعية على مسافة متساوية من جميع المعتقدات الدينية والمذاهب الفكرية والنظريات السياسية ومن جميع الفئات الاجتماعية، وتسعى لتعزيز استقلالها عن أي سلطة سياسية وعن أي جهة محلية أو إقليمية أو دولية.

وتسعى الجمعية في كل ما تقوله وتفعله إلى تعزيز وحدة المجتمع المدني وتماسكه وإلى تعزيز سيادة الدولة الوطنية، دولة الحق والقانون بما يتسق وقيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية التي هي من أهم مبادئ حقوق الإنسان .

لا تنشذ الجمعية منفعة خاصة، وتسعى لتحقيق أهدافها عبر الوسائل المشروعة قانونياً وأخلاقياً.

كما تؤمن تماماً بارتباط وعدم إمكانية تجزئة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

جمعية حقوق الإنسان في سورية - دمشق ص.ب ٧٩٤ - هاتف ٢٢٢٦٠٦٦ - فاكس ٢٢٢١٦١٤

Email :hassy@ureach.com

hassy@lycos.com

www.hras-sy.org